

## الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية / دراسة أستطلاعية لآراء عينة من المستثمرين و المحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية

م.م. ريباز محمد حسين محمد

جامعة السليمانية /كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

جاء هذا البحث بهدف التركيز على تطوير نظام الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تبني النظم الحديثة للاتصال والقائمة على ما أفرزته الثورة المعرفية في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية الاستفادة منها في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي من شأنها أن تحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومن ثم الإيفاء بأحتياجات المستفيدين كافة وبما يتوافق مع التغيرات الحاصلة في بيئة المحاسبة. ولتحقيق أهداف البحث، فقد أعتمد الباحث المنهج الوصفي أساسا لأكمال الجانب النظري للبحث، وكذلك تم اعتماد أسلوب قائمة الاستبيان لأنجاز الجانب العملي منه، إذ تم توزيع الاستبانة على عينة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تضمنت هذه الاستبانة ثلاثة محاور لكل منها عشر أسئلة تدور حول مدى فاعلية الإفصاح الإلكتروني في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وبالشكل الذي يحقق أهداف البحث ويساعد في أثبات فرضيته.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإفصاح الإلكتروني له دور كبير في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث عد هذا الاسلوب وسيلة عادلة لتوفير المعلومات للمستثمرين كافة وفي نفس الوقت وبدون تحيز وبنفس الشكل والمحتوى من جهة وبسرعة كبيرة جدا وبأقل كلفة وجهد ممكن من جهة أخرى، وبذلك تتمتع جميع فئات المستخدمين بالمساواة التامة في الحصول على هذه المعلومات. وأستنادا إلى تلك النتائج قدمت بعض التوصيات التي ترتبط بألزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بفتح المواقع الإلكترونية واحدة من متطلبات الإفصاح الإلكتروني لنشر القوائم والتقارير المالية والأيضاحات المتممة لها مع تقرير مراقب الحسابات في هذه المواقع على أن تكون تحت سيطرة وأشراف إدارة السوق لضمان الشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة وإضفاء خاصيتي الملاءمة والموثوقية في هذه المعلومات والتي تسهم في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية،

والتأكيد على إصدار معيار خاص بشأن الإفصاح الإلكتروني أو إضافة بعض المتطلبات الخاصة بالإفصاح الإلكتروني للقاعدة رقم (6) من القواعد المحاسبية إستنادا إلى التوصيات الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، لأجل سد الفراغ الموجود في البيئة العراقية بخصوص هذا الموضوع.

**Abstract :**

The research focus on the development of accounting disclosure in companies listed in the Iraq Stock Exchange market, through the adoption of modern systems of communication that based on what the information revolution has produced of information technology and communications systems in order to benefit them in the enhancing of qualitative characteristics of accounting information and that would limit asymmetry problem of accounting information and then meet the needs of all users in accordance with the changes in the accounting environment .

To achieve the objectives of the research ,the researcher adopt the descriptive approach to complete the theoretical part of the search, as well as the technique of the questionnaire has been adopted to complete the practical side of it, as the questionnaire was distributed to a sample of investors and financial analysts at the Iraq Stock Exchange market, this questionnaire included three axes each ten questions about the effectiveness of electronic disclosure in reducing the phenomenon of asymmetry of accounting information in a form that achieves the goals of the research and helps to prove its hypothesis.

The research has come to some important results among them, disclosure has a big role in reducing the phenomenon of asymmetry of accounting information, as this technique regarded a fair way to provide information to all investors at the same time, without bias and with the same shape and content on the one hand and too quickly, with low cost and effort of on the other hand, so that all the categories of users treated equally of access to such information. Based on those results the researcher suggest some recommendations that are linked to compel companies listed in the Iraq Stock Exchange to open websites as one of the requirements of electronic disclosure to publish its financial statements and all explanations related to it with the auditor`s report to be under the control and supervision of the management of the market to ensure transparency in accounting information published, that would lead to the achievement of relevant and reliability of this information, which contribute to reducing the phenomenon of asymmetry of accounting information, and emphasis on issuance of a standard on electronic disclosure or add some special requirements to the rule No.(6) of the accounting rules issued by the

international committee of Accounting standards, for the purpose of covering the lack in the Iraqi environment related to this subject.

#### المقدمة:

يعد مبدأ الإفصاح المحاسبي في الوقت الحالي من أهم المبادئ المحاسبية التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة المعلومات المالية التي تظهرها التقارير والقوائم المالية فقد إستقطب هذا المبدأ وبشكل ملحوظ المزيد من أهتمام المعنيين بمهنة المحاسبة نتيجة لما يشهده العالم اليوم من تغيرات متسارعة بفعل التطورات المتلاحقة في شتى المجالات وخاصة في نظم الاتصالات وتقنيات المعلومات الأمر الذي دفع الشركات إلى التفكير في كيفية استخدام هذه التقنيات الحديثة والاستفادة منها أداة جيدة لتوفير وتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدميها عن طريق نشر قوائمها المالية والإفصاح عنها إلكترونياً في أطار ما يعرف بالإفصاح الإلكتروني، ومن ثم الخروج من دائرة الإفصاح التقليدي (الورقي) للمعلومات المالية والذي يستغرق وقتاً طويلاً لتوفير وتوصيل هذه المعلومات إلى مستخدميها، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان بعض من الخصائص الأساسية والفرعية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية فضلاً عن خلق حالة من عدم التماثل في هذه المعلومات.

ومن هذا المنطلق جاء البحث ليلسط الضوء على الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية بعده أحد المواضيع الحديثة والعصرية في مجال المحاسبة. من خلال توضيح مفهوم الإفصاح الإلكتروني وبيان أهم المزايا التي يقدمها وأثره في تحسين الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي يتم أنتاجها بواسطة النظام المحاسبي على شكل قوائم مالية ومدى تأثير هذه الخصائص في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية من أجل مساعدة مستخدمي هذه المعلومات جميعاً وبالأخص منهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين بعد فئة المستثمرين أهم أكثر الفئات استخداماً لمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم المالية ذات الإفصاحات الضرورية المرتبطة بتوضيح عناصر هذه القوائم، لأن المستثمرين قراراتهم تتصف بالأهمية والسرعة لكي تواكب التغيرات في سوق رأس المال قياساً بقرارات المستخدمين الآخرين للمعلومات المالية كالجهاز الحكومية والعاملين في الشركات.

ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى أربعة المباحث، تناول المبحث الأول منها منهجية البحث أما المبحث الثاني فقد ناقش الجانب النظري للبحث إذ تم التركيز على مفهوم الإفصاح الإلكتروني ومزاياه، ومن ثم تسليط الضوء على مفهوم عدم تماثل المعلومات والمشاكل المتعلقة به وكذلك توضيح أثر الإفصاح الإلكتروني في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإنعكاس ذلك في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات. أما المبحث الثالث فقد أختص بأستعراض

الجانب العملي للبحث وذلك من خلال مناقشة وتحليل نتائج البحث وإثبات فرضيته. وأخيرا تناول المبحث الرابع خلاصة ماتوصل إليه البحث من استنتاجات على المستويين النظري والعملي وما اقترحه الباحث من توصيات أعتامادا على تلك الاستنتاجات.

### المبحث الأول: منهجية البحث:

يستعرض هذا المبحث وصفا لمشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته والأنموذج الذي يقوم عليه وعلى النحو الآتي :

أولاً: مشكلة البحث:

إن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن خلال إستقراء واقع الافصاح المحاسبي في السوق أتضح أن تلك الشركات لاتمتلك مواقع إلكترونية ذات أتصال مباشر مع الدائرة الإلكترونية للسوق، إذ أن كل مايجري هو قيام الشركات بأرسال حساباتها الختامية الورقية مع تقرير مراقب الحسابات إلى وحدة الأعلام في السوق والتي تقوم بدورها بنشر هذه الحسابات على الموقع الإلكتروني للسوق. وبذلك يفقد المستفيدين الكثير من الخصائص التي يمكن أن يوفرها الافصاح الإلكتروني المعمول به في الاسواق المالية للدول المتقدمة، والذي بلاشك يسهم في تطوير الواقع القائم على البيئة الورقية للتقارير المالية وتحويله إلى البيئة الألكترونية ومن ثم الدفع باتجاه تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحد في الوقت ذاته من عدم تماثل المعلومات في سوق العراق للأوراق المالية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

هل يمكن للإفصاح الألكتروني أن يسهم في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويحد في الوقت نفسه من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق العراق للأوراق المالية؟

### ثانياً: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في دنيا الأعمال وخاصة مع وجود التطورات الهائلة في مجال التقنيات والاتصالات والنمو السريع في أستخدام شبكة الأنترنت و ظهور عملية نشر وتوزيع القوائم المالية للشركات إلكترونيا في أطار مايعرف بالأفصاح الألكتروني، هذا علاوة على توضيح مفهوم الافصاح الإلكتروني وتحديد متطلباته وما يمكن أن يقدمه من مزايا تؤثر في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإنعكاس ذلك في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.

### ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. توضيح مفهوم الإفصاح الإلكتروني والمزايا التي يقدمها بعده أحد المواضيع الحديثة والعصرية في مجال المحاسبة.
2. التعرف بظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثارها السلبية على قرارات المستخدمين.
3. توضيح مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
4. بيان دور الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية المنشورة في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

### رابعاً: فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم صياغة فرضية البحث وفق أسلوب فرضية العدم

والفرضية البديلة:

1. توجد علاقة معنوية بين الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية وبين تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
2. لا توجد علاقة معنوية بين الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية و تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

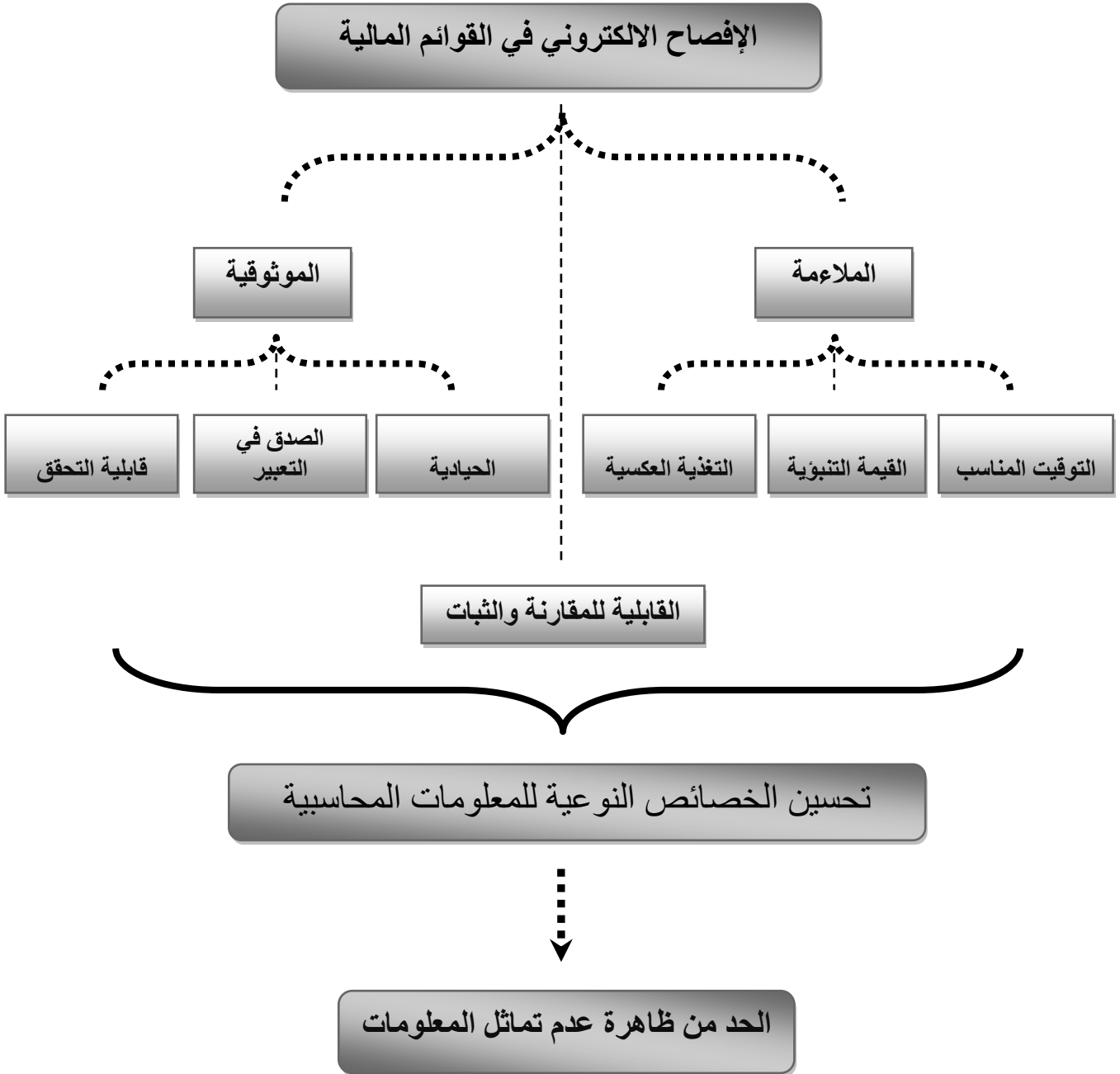
### خامساً: حدود البحث:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث في السنة 2016 وتحديدًا في شهر التاسع منها حيث تم توزيع واستلام استمارة الاستبانة في شهر المذكور، أما الحدود المكانية للبحث فتتمثل في سوق العراق للأوراق المالية بعده المكان الطبيعي لأفراد عينة البحث (المستثمرين والمحللين الماليين).

سادساً : أنموذج البحث:

الشكل (1)

أنموذج البحث



علاقة معنوية

تأثير إيجابي

المصدر: من إعداد الباحث

## المبحث الثاني

### الجانب النظري:

#### أولاً: مفهوم الإفصاح الإلكتروني:

قبل الخوض في تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ينبغي التمييز بين هذا المفهوم ومفهوم المحاسبة الإلكترونية ، لأن هناك خطأ ما بين المفهومين في فكر الكثير من العاملين في مهنة المحاسبة والمستخدمين لمخرجات النظام المحاسبي خصوصاً في الدول النامية من جهة، هذا إلى جانب أبراز مكان وأهمية مبدأ الإفصاح المحاسبي في مجال المحاسبة من جهة أخرى، لذلك لابد من التعريف بكل المفهومين.

فالمحاسبة الإلكترونية يقصد بها " استخدام الكمبيوتر والبرامج المحاسبية المتخصصة لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي بدءاً بالمدخلات المتمثلة بالمستندات المحاسبية للعمليات المالية المختلفة مروراً بعملية تشغيل هذه المدخلات لأستكمال مراحل الدورة المحاسبية وانتهاءً بمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالقوائم المالية والتقارير الداخلية المختلفة". (Anonymous, 2005:62) فقد صممت برامج محاسبية ذات كفاءة عالية تمكن مستخدمي القوائم المالية من الاستفادة من مميزات النظم المحاسبية الإلكترونية بسهولة، إذ يمكن على سبيل المثال لا الحصر الوصول مباشرة إلى البيانات الخاصة بالمبيعات، والمشتريات، والمخزون، والرواتب، وكذلك يمكن الذهاب إلى بيانات الأقسام المختلفة للشركة، واعداد الرسوم البيانية وتقديم الاحصائيات عن مختلف بنود القوائم المالية وذلك ضمن شبكة الحاسبات الداخلية للشركة وللمخولين فقط.

أما الإفصاح المحاسبي الإلكتروني فيمكن تعريفه على أنه " عبارة عن نشر القوائم والتقارير المالية والإيضاحات والهوامش المرفقة بها، وتقارير المدققين الخارجيين وتقارير مجلس الإدارة وأية كشوفات أخرى مهمة لفهم محتويات القوائم المالية إلكترونياً وهذه القوائم قد تكون سنوية أو نصف سنوية أو فصلية وكذلك أن بعض البيانات المالية سواء الكمية أو الوصفية يتم الإفصاح عنها آنياً ". أي أن الإفصاح الإلكتروني " هو عملية استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات الدولية لنشر مخرجات النظام المحاسبي على شبكة الأنترنت، أي عرض المعلومات فقط وليس معالجتها ". (السليم، 2006: 99).

وأشار توفيق إلى أن الإفصاح الإلكتروني " هو نشر كل ما يتعلق بالعرض والإفصاح للقوائم المالية وإيضاحاتها المرفقة بها على شبكة معلومات إلكترونية متاحة للمستخدمين العاملين ". (توفيق، 2002: 255).

في حين يعرف الإفصاح المحاسبي وفقا للأسلوب التقليدي على أنه " أسلوب لعرض كافة المعلومات الجوهرية الخاصة بنتائج أعمال الوحدة الاقتصادية في صلب القوائم المالية أو في خارجها (هوامش وملاحظات)، وتستوي في ذلك المعلومات الكمية والوصفية من حيث الأهمية ، وبالشكل الذي يجعل تلك القوائم غيرمضللة للمستخدمين لكي يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على درجة من الرشد والعقلانية ". (حسين،2014:22)

**وبذلك فإن النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية يمثل أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الشركات إلى الجهات ذات العلاقة.**

وفي ضوء ماتقدم يمكن القول " ان الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يعني نشر مخرجات النظام المحاسبي على شبكة الأنترنت، أي عرض المعلومات فقط وليس معالجتها كما هو في المحاسبة سواء التقليدية أو الألكترونية ". وعليه سوف لن يختلف عن الإفصاح التقليدي عدا ما يتعلق بكونه : " أسلوبا لعرض كافة المعلومات الجوهرية الخاصة بنتائج أعمال الوحدة الاقتصادية في صلب القوائم المالية أو في خارجها (هوامش وملاحظات)، وإتاحة هذه المعلومات بشكل فوري أمام كافة الفئات ذات المصالح في الشركات وذلك من خلال إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة كالكومبيوتر و شبكة الأنترنت ".

ويتم الإفصاح المحاسبي للتقارير والقوائم المالية على شبكة الإنترنت من خلال مجموعة من الأساليب أهمها : استخدام الجداول الإلكترونية بأستخدام برنامج Excel ، وبرنامج العرض الحركي PowerPoint Program ، العرض عن طريق الفيديو ، فقد قامت بعض الوحدات الاقتصادية في الآونة الأخيرة بإضافة بعض مقاطع الفيديو Video Clips لكي توضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الاقتصادي والمالي، فهي ترى أن هذا العرض على مواقعها على شبكة المعلومات يوضح أكثر للمستخدم الإنجازات التي تحققت وبصورة مرئية، وهو ما يساهم في تحقيق كافة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وبالتالي كسب المزيد من ثقة المستخدمين في الوحدة الاقتصادية.(عبد الوهاب ،2005 : 14).

**ثانيا : مميزات الإفصاح الإلكتروني ومشاكله:**

هناك مجموعة من المزايا التي يحققها الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لمستخدمي القوائم المالية التي تنتشرها الشركات إلكترونيا أي على الأنترنت، إذ أن هذه المزايا يمكن أن تشكل دافعا للشركات للأخذ بأستخدام هذا النوع من الإفصاح، ويمكن ايجاز هذه المزايا بالآتي:(محمودومهدي،2010: 6-7)

1. خفض التكاليف واختصار الوقت اللازم لنشر وتوزيع المعلومات:  
يحقق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تخفيض تكاليف توزيع المعلومات على الشركات، حيث تتجنب الشركة التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة اتباعها الإفصاح التقليدي، فضلا عن اختصار الوقت المرتبط بتوزيع تلك المعلومات وسهولة الوصول إليها من قبل المستخدمين. وهذا يصعب تحقيقه في الإفصاح التقليدي.
2. توزيع المعلومات إلى عدد غير محدود من المستخدمين بنفس الشكل والمحتوى الوقت:  
يمثل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني أداة جيدة لنشر وتوزيع القوائم المالية الخاصة بنتائج أعمال الشركات، فهو موجه لعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين، الأمر الذي يحقق للشركة الأنتشار مما يعمل على جذب العديد من المستثمرين ليس على المستوى المحلي فحسب بل أيضا على المستوى الدولي. وهذا ما لا يتم تحقيقه بسهولة في الإفصاح التقليدي.
3. إمكانية تحديث المعلومات بصورة دورية:  
يمكن أن يعمل الإفصاح الإلكتروني على تحديث ما تم الإفصاح عنه من حيث كمية ونوعية المعلومات أولا بأول، والمساهمة في توفير معلومات أكثر نفعا للمستخدمين والعمل على تحديثها بصورة دورية. وهذا ما لا يتم تحقيقه بسهولة في الإفصاح التقليدي.
4. إمكانية توصيل المعلومات بسرعة كبيرة جدا وبأقل جهد ممكن:  
إمكانية توصيل المعلومات للمستخدمين بسرعة وجهد أقل إذ تسمح متصفحات الأنترنت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقا لمتخذ القرار في الوقت الذي كان يتطلب الحصول عليها وقراءتها وفق الإفصاح التقليدي وقتا وجهدا أكبر ونتائج أقل دقة.
5. إمكانية إجراء تكامل ومقارنة للتقارير المالية لعدد من السنوات:  
يسهل الإفصاح الإلكتروني للمستخدمين إجراء تكامل وربط ومقارنة بين التقارير المالية للشركة لعدد من السنوات من جهة، وإمكانية إجراء ربط ومقارنة بين التقارير المالية لنفس الشركة مع الشركات الأخرى لعدد من السنوات من جهة أخرى، وهذا ما يصعب تحقيقه إلى حد ما في ظل الإفصاح التقليدي.
6. إمكانية تكامل وربط التقارير المالية لعدد من الأقسام:  
يوفر الإفصاح الإلكتروني إجراء تكامل وربط بين التقارير المالية لعدة أقسام لوجود علاقات مشتركة وذات صلة بين تقاريرها. وهذا ما لا يتم تحقيقه بسهولة في الإفصاح التقليدي.
7. إمكانية استخدام رسوم و نماذج مختلفة:

يسهل الإفصاح الإلكتروني لمعدي القوائم المالية استخدام رسوم ونماذج مختلفة لعرض المعلومات المالية المنشورة والايضاحات المكملة لها، الامرالذي يسهل قراءة وفهم عناصر هذه القوائم ومن ثم زيادة إمكانية الانتفاع بها من قبل المستخدمين، قياسا إلى الإفصاح التقليدي الذي تقل فيه مثل هذه الإمكانيات.

#### 8. تحميل التقارير المالية لعدد من السنوات وعدد من الشركات في الحواسيب الشخصية:

يساعد الإفصاح الإلكتروني المستخدمين على تحميل المعلومات الخاصة بالتقارير المالية لعدد من السنوات وعدد من الشركات في حواسيبهم الشخصية لأجراء التحليلات الخاصة بهم. الامر الذي يمنح المستخدمين الإلمام الكافي بالتغيرات السريعة والمستمرة في دنيا الأعمال وهذا ما لايمكن تحقيقه في الإفصاح التقليدي.

#### 9. يفتح باب الحوار وتبادل المعلومات بين الشركات والمستخدمين:

يحقق الإفصاح الإلكتروني حواراً معلوماتياً دائماً ومستمرًا مشتركاً بين المستخدمين والشركات، الأمر الذي يحقق توفير معلومات معدة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم الخاصة للمعلومات. وهذا ما لايمكن تحقيقه في الإفصاح التقليدي.

وعلى الرغم من المزايا والفوائد الكثيرة التي يقدمها الإفصاح الإلكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي والتي ذكرت أنفاً، إلا أنه يواجه العديد من المشاكل التي قد تؤثر على فاعلية هذا الإفصاح، ومن أهم هذه المشاكل التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين الآتي:  
المجموعة الأولى: خاصة بالمشاكل التي ترجع إلى الخصائص التكنولوجية.  
المجموعة الثانية : خاصة بالمشاكل التي ترجع إلى اختلاف ممارسات الإفصاح الإلكتروني.  
فيما يتعلق المجموعة الأولى يمكن إيجازها على النحو الآتي:

1. التلاعب في القوائم المالية من خلال قيام بعض الاطراف باختراق موقع الشركة محل التدقيق سواء من داخلها أو من خارجها واجراء بعض التعديلات على معلومات القوائم المالية.
  2. قيام بعض الشركات بأعداد تقرير مراقب الحسابات وهمياً متضمناً توقيعا مزيفاً لمراقب الحسابات أو لشركة تدقيق وهمية.
  3. التلاعب في تقرير مراقب الحسابات المرفق مع القوائم المالية المنشورة الكترونياً.
  4. إمكانية إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتغيير بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية أو لتوقيع مراقب الحسابات وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة ما.
- أما فيما يتعلق بالمجموعة الثانية فيمكن إيجازها بالآتي:
1. الاستخدام غير الملائم للمصطلحات المعبرة عن التقرير المالي.

2. الخروج عن قواعد الإفصاح العادل. تطلب قواعد الإفصاح العادل ان يتم نشر القوائم المالية الأساسية كوحدة واحدة. الا ان بعض الشركات قد تتعمد الخروج عن قواعد الإفصاح العادل من خلال حذف بعض من القوائم المالية الأساسية أو الايضاحات المتممة لها.

3. عرض معلومات اختيارية قد تخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فقد أدركت العديد من الشركات أهمية الاستفادة من شبكة الانترنت بوصفها لنشر المعلومات إلكترونياً، لذلك لم تعد تقتصر على المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية وإنما بدأت توفر معلومات إضافية غير مالية كانت تعد أساساً لخدمة المحللين الماليين مما جعلها متاحة لعدد كبير من المستخدمين، أن هذا الاتجاه المتزايد نحو توفير المعلومات بكم هائل قد يؤدي إلى الخروج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

4. نشر القوائم المالية بدون أرفاق تقرير مراقب الحسابات.

بعد أستعراض كل من المزايا والمشاكل الإفصاح الإلكتروني يمكن القول أن الإلتزام بتطبيق هذا النوع من الإفصاح يمكن أن يحقق منافع أكثر مقارنة بالمشاكل التي قد تترتب على تطبيقه والتي يمكن معالجتها وفقاً لطبيعة كل مجموعة، ففي ما يخص مشاكل المجموعة الأولى يمكن التغلب عليها من خلال أستخدام الوسائل التكنولوجية الرقابية مثل أستخدام برامج معدة خصيصاً للوقوف على أية تغيرات قد تطرأ على الموقع أو أستخدام مايسمى بالتوقيعات الرقمية أو الجدار الناري وغيرها من الاساليب التقنية التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن. أما بخصوص مشاكل المجموعة الثانية فيمكن التغلب عليها من خلال إصدار المعايير والتعليمات والارشادات والضوابط التي تنظم وتحكم ممارسات الإفصاح الإلكتروني.

**ثالثاً : الأطار المفاهيمي لعدم تماثل المعلومات وأشكاله:**

للقوف على مفهوم عدم تماثل المعلومات لابد من تعريف المعلومة بصورة عامة والمعلومات المحاسبية بصورة خاصة أولاً والخصائص الواجب توافرها لتكون المعلومة ذات منفعة وجدوى لمستخدميها، فالمعلومات " هي بيانات تم تنظيمها ومعالجتها لتكون ذات دلالة ومعنى لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة ". (Romney&Steinberg,2003:213). أما المعلومات المحاسبية فهي " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الاحداث الاقتصادية والتي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا ".

(يحي والحبيطي،2003: 27).

- ولكي تكون المعلومات ذات منفعة وجدوى لمستخدميها فإنه يجب أن تتميز بجملة من الشروط والتي تعد بمثابة معايير جودة للمعلومات المحاسبية وتتمثل في
- 1. الملاءمة:** وهي من أهم الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات وتعد المعلومات المحاسبية ملائمة إذا أحدثت تغييرا في قرارات المستخدمين من خلال مساعدتهم في التنبؤ بالمستقبل اعتمادا على الاحداث الماضية والحالية أي إمكانية تصحيح التوقعات السابقة، فضلا عن ذلك تتطلب ملائمة المعلومات المحاسبية أن تمتاز بالقيمة الراجعة (التغذية العكسية) وكذلك توفرها في الوقت المناسب. (هوام، 2010: 7-8).
  - 2. الموثوقية:** وهي الخاصية النوعية الأساسية الثانية للمعلومات المحاسبية والتي تعني قدرة المعلومات على خلق حالة الأطمئنان لدى متخذ القرار وهو يتخذ قراراته الاقتصادية المختلفة ويمكن تحقيق هذه الخاصية عندما تكون هذه المعلومات خالية من أي أخطاء أو تلاعب بصورة عمدية، فضلا عن ذلك تتطلب الموثوقية أن تتصف المعلومة أيضا بالحيادية و القابلية على التحقق.
  - 3. قابلية الفهم:** بمعنى أن تعرض المعلومات بطريقة يسهل فهمها وبمصطلحات متعارف عليها بين مستخدميها.
  - 4. القابلية للمقارنة:** وتعني أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء الموازنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو الموازنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط. (يجي والحبيطي، 2003: 29).
  - 5. الشمولية:** بمقتضى هذه الخاصية فإن القوائم المالية يجب أن تتصف بالشمولية في عرض المعلومات المحاسبية، بحيث توفر الاجابة المناسبة لاستفسارات كافة المستخدمين، إذ إن عدم إعطاء الاجابة الصحيحة تعني بالمقابل عدم شمولية هذه القوائم. (زيود وآخرون، 2007: 182).
- أما فيما يتعلق بعدم تماثل المعلومات فيقصد به " هي الحالة التي تكون فيها المعلومات متاحة ومعروفة لطرف واحد ، لكن الطرف الثاني لا تتوفر لديه مثل هذه المعلومات ، وتؤدي هذه الحالة إلى عدم كفاءة الأسواق لان معظم المستثمرين سيكونون غير قادرين على الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها في عملية اتخاذ القرارات ".
- (<http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/62727>)
- ويرى (Thepot) أن حالة عدم تماثل المعلومات " هي عدم إمام أحد أطراف الصفقة بالمعلومات الكافية عن الطرف الآخر في هذه الصفقة ما يمنعه من اتخاذ القرار السليم ". (العايب، 2014: 3).

وعرفه (Gong) أن عدم تماثل المعلومات " يعني مقدار الاختلاف في حجم المعلومات المتاحة للأطراف المختلفة بشأن المعاملات ولا تضعهم على قدم المساواة في أتمام الصفقات". (Gong,2011.488).

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف عدم تماثل المعلومات المحاسبية " بأنها مقدار الأختلاف وعدم المساواة في حجم ونوعية المعلومات التي يمكن الحصول عليها بين الأطراف المتعاقدة أي أنه يمكن لأحد الأطراف أن يحصل على معلومات لا يمكن للطرف الآخر أن يحوز عليها، والتي يمكن أن يستغلها لتحقيق مصلحة ذاتية.

وأشار آخرون إلى أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات، تأخذ ثلاثة اتجاهات تحمل وجهاً نظراً مختلفة ومكتملة لبعضها البعض وهي: (السيد، 2005: 8).

1. هناك شكلين لعدم تماثل المعلومات يتضمن الأول، عدم المساواة بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة، والأطراف الخارجية من جهة أخرى. أما الثاني فيتضمن عدم التماثل أو عدم المساواة بين الأطراف الخارجية بعضها البعض. مثال عدم تماثل بين المستثمرين المحليين أو بين المستثمرين المحليين من جهة والمستثمرين الأجانب من جهة أخرى.

2. إن عدم تماثل المعلومات سلوك متعمد من قبل المستثمرين الذين يمتلكون ميزة معلوماتية بهدف تحقيق عائد غير عادي على حساب مستثمرين آخرين لم تصل إليهم المعلومات الخاصة أو على حساب الإدارة.

3. إن وجود عدم تماثل المعلومات مرتبط أساساً بالتقسيم الشائع للمعلومات إلى معلومات عامة ومعلومات خاصة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن وجود ميزة معلوماتية لأحد طرفي التعامل يخلق حالة عدم تماثل المعلومات، وهذا يؤدي إلى عدم العدالة في أتمام الصفقات، وكذلك يوجد نوعان من عدم التماثل:

▪ حالة عدم التماثل بين الإدارة والمستثمرين.

▪ حالة عدم التماثل بين المستثمرين وبعضهم البعض.

ويرى الباحث أن عدم تماثل المعلومات بأشكاله المختلفة يؤدي إلى تحقيق عائد غير عادي، لبعض الأطراف على حساب أطراف أخرى من خلال معرفتهم المبكرة بالمعلومات عن أداء الشركة، وأن ماسبق يترك تأثيراً سلبياً على إضفاء صفة المصدقية على المعلومات من جهة، وكل من المتعاملين في السوق، الشركات المصدرة للأوراق المالية، سوق الأوراق المالية، والاقتصاد القومي من جهة أخرى.

ثالثاً: تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في ظل الإفصاح الإلكتروني:

إن التطورات التقنية بما توفره من وسائل اتصال كالإنترنت ، والكومبيوتر والهواتف النقالة وغيرها، كلها أسهمت في سهولة الوصول إلى المعلومات الملائمة والضرورية للشركات في الوقت المناسب وبسرعة كبيرة جداً وبأقل كلفة وجهد ممكن من خلال الإفصاح الإلكتروني، هذه المعلومات قد تكون معلومات سابقة - تاريخية كالنتائج التي حققتها الشركة في سنوات سابقة، كما قد تكون معلومات حالية أو مستقبلية من خلال القيام بتقديرات وتنبؤات لما سيكون عليه وضع الشركة في سنوات لاحقة. (محمود وحسين، 2011: 28).

حيث أن السوق المالي في ظل الإفصاح الإلكتروني يتضمن فيما يتضمنه أجهزة الكومبيوتر ووسائل اتصال عبر الشبكة الدولية وذلك لأن كل ما يحتاج إليه المستثمر من معلومات متداولة في السوق ستكون متاحة على الموقع الإلكتروني للسوق، فضلاً عن المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة بهذا السوق، إذ أن التواجد في أسواق المال يمكن أن يكون تواجداً فعلياً أو التواجد الافتراضي عن طريق الإنترنت.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن الإفصاح الإلكتروني أحد الأساليب الحديثة والعصرية في مجال المحاسبة المالية يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة جداً في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية من جهة، وأنعكاس ذلك في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية من جهة أخرى، وهذا ما سيتم توضيحه على النحو الآتي:

1. الملاءمة توصف الملاءمة بأنها الخاصية الأساسية للمعلومات المحاسبية، فالمعلومات تكون ملاءمة للمستخدمين إذا كانت تلبى احتياجات المستخدمين. (عصيمي، 2011: 47) ويمكن تحقيق هذه الخاصية بكل سهولة وفقاً لما هو مطلوب في حال تطبيق الإفصاح الإلكتروني حيث أن الإفصاح الإلكتروني يعمل على تحسين ما تم أفصاحه تقليدياً من حيث كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، والمساهمة في توفير معلومات أكثر نفعاً للمستخدمين والعمل على تحديثها بصورة دورية، وبذلك فهو يساهم بدرجة كبيرة في تحسين هذه الخاصية. وعلى الرغم من ذلك هناك ثلاث خصائص فرعية أخرى يجب توافرها في المعلومة لكي تكون الملاءمة هي:

■ التوقيت المناسب: تعد خاصية التوقيت المناسب أحد المقاييس التي يجب توافرها في المعلومة لكي تكون ملاءمة ويقصد بها توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، فالإفصاح الإلكتروني يقدم مجموعة من المزايا

تتمثل في إمكانية توصيل نتائج أعمال الشركات من البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية والايضاحات المتممة لها إلى المستخدمين ليس فقط في الوقت المناسب بل إنما بسرعة كبيرة جدا وبأقل جهد ممكن (السقا، 2006: 129). ، وبذلك فهو أداة جيدة في تحسين خاصية وقتية المعلومات المحاسبية ونتيجة المزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الافصاح.

■ القيمة التنبؤية: تمتلك المعلومات خاصية القيمة التنبؤية عندما تساعد متخذي القرارات في التنبؤ بالمستقبل اعتمادا على الاحداث الماضية والحالية ، أي إمكانية تصحيح التوقعات السابقة، وفي هذا المجال يمكن القول أن الافصاح الالكتروني يساهم في تحسين هذه الخاصية نتيجة إمكانية توصيل المعلومات المحاسبية الخاصة بنتائج أعمال الشركات وتحديثها بصورة دورية ومستمرة فضلا عن زيادة في حجم ونوعية المعلومات وتوفيرها في وقت مناسب لأكبر عدد من المستخدمين (لطي، 2005: 25)، مما يؤدي إلى تقليل درجة التشتت في التنبؤات عن تلك التي يقوم المحللين الماليين بأعدادها عندما تستخدم النظام التقليدي في نشر القوائم المالية ، وكذلك يحل مشكلة انتظار المستخدمين من أجل الأطلاع على هذه القوائم (عبدالملك، 2005: 75). وبذلك فهو أداة جيدة في تحسين خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بسبب هذه المزايا التي يقدمها هذا النوع من الافصاح.

■ التغذية العكسية: يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الافصاح الالكتروني بصورة فورية، حيث أن الأتصال من خلال شبكة الانترنت يساهم في تأمين الاتصال السريع من قبل الجهات المستخدمة ومعرفة ردود أفعالها ونتائج قراراتها المتخذة في ضوء البيانات والمعلومات التي توفرها التقارير والقوائم المالية المنشورة على المواقع الالكترونية للشركات.(السقا، 2006: 130). إذ أصبح معلوما أن استخدام الانترنت في مجال الافصاح الالكتروني يعزز من خاصية التغذية العكسية وبدرجة كبيرة مقارنة بالافصاح التقليدي نتيجة لإمكانية التواصل المستمر بين مستخدم المعلومات المحاسبية والشركات من خلال المميزات التي يوفرها هذا النوع من الافصاح.(الطائي وآخرون، بدون سنة النشر: 10).

2. أما في مجال أثر الافصاح الالكتروني في الموثوقية فتوصف الموثوقية الخاصة النوعية الاساسية الثانية للمعلومات والتي تعني قدرة المعلومات على التعبير عن نتائج أعمال الشركات بالشكل الذي يساعد المستخدمين من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم المختلفة. إذ أصبح معلوما أن الافصاح الالكتروني يعزز هذه الخاصية مقارنة بالافصاح التقليدي نتيجة لإمكانية توافر التقارير والقوائم المالية المنشورة على المواقع الالكترونية للشركات والموجهة لعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين في الوقت ذاته في جميع أنحاء العالم دون الأخذ بنظر

الأعتبر الحدود والعلاقات الدولية، الأمر الذي يخلق حالة الاطمئنان وإضفاء صفة المصادقية بالمعلومات المحاسبية المنشورة لدى جميع الفئات. ولكي تكتسب المعلومة هذه الخاصية لابد أن يتوافر فيها ثلاث خصائص فرعية هي:

■ الحيادية : تعد الحيادية أحد الخصائص الفرعية لخاصية الموثوقية والتي تعني نشر المعلومات في القوائم المالية بشكل لا يتضمن تفضيل إحدى الجهات المستفيدة على الأخرى. (كيسوو ويجانت،1999: 71) لأن الهدف من القوائم المالية والافصاح عنها عرض المعلومات العادلة والصادقة والضرورية. ففي ظل الافصاح الالكتروني تتحقق هذه الخاصية من خلال توصيل البيانات والمعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية إلى كافة المستخدمين (عدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين) بنفس الشكل والمحتوى وبنفس الوقت أيضا. (السقا،2006: 130). إذن يمكن القول أن الافصاح الالكتروني يساهم في تعزيز هذه الخاصية نظرا لإمكانية نشر القوائم المالية على المواقع الالكترونية للشركات بنفس الشكل والمحتوى والوقت.

■ الصدق في التعبير: تمتلك المعلومات خاصية الصدق في التعبير عندما تتطابق المعلومات المنشورة في التقارير مع الأحداث والعمليات الفعلية للشركات أي مطابقة الأرقام والأوصاف للعمليات المنشورة مع الاحداث الفعلية للشركات.(Bazlel&Nekolia,2007:42). ففي ظل الافصاح الالكتروني تتحقق هذه الخاصية وبدرجة كبيرة جدا من خلال فتح باب الحوار وتبادل المعلومات بين الشركات والمستخدمين فضلا عن إمكانية مساعدة المستخدمين على الاتصال المباشر مع الشركات والتأكد من صحة ودقة تلك البيانات والمعلومات المنشورة بصورة مباشرة ومستمرة مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستخدمين بهذه البيانات والمعلومات. (السقا،2006: 125) وبذلك يساهم الافصاح بدرجة كبيرة في تحقيق خاصية الصدق في التعبير.

■ قابلية التحقق : يمكن التحقق من المعلومات المحاسبية إذا ماتم التوصل إلى نفس نتائج القياس المحاسبي وبنفس أسلوب القياس ولعدد من المحاسبين والجهات المعنية بالقياس أي لاختلف قيمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية عند قياس المعلومات من قبل أكثر من جهة واحدة وبنفس طريقة القياس. (كيسوو ويجانت،1999: 125). وتتحقق هذه الخاصية بدرجة أكبر في ظل الافصاح الالكتروني نظرا لنشر القوائم المالية للشركات لأكثر من فترة مالية واحدة فضلا عن استخدام المعالجة الالكترونية للبيانات من خلال برامج المعالجة مثل ( معالجة البيانات على دفعات، والمعالجة الفورية للبيانات).

3. أما فيما يتعلق بتحسين الخصائص الثانوية للمعلومات ومنها خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات، وذلك يتم من خلال تطبيق مبدأ الثبات في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، بما يسمح بالمقارنة العادلة سواء كانت المقارنة بين فترة مالية وأخرى لنفس الشركة أو المقارنة مع الشركات الأخرى. (عصيمي، 2011: 47). ففي ظل الإفصاح الإلكتروني تتحقق هذه الخاصية بدرجة كبيرة جدا من خلال توافر التقارير والقوائم المالية والايضاحات المتممة لها لعدد من السنوات وعدد من الشركات للمستخدمين. ومن ثم فإن الإفصاح الإلكتروني يساعد المستخدمين في تسهيل إجراء تكامل وربط ومقارنة بين التقارير المالية للشركة لعدد من السنوات من جهة، وإمكانية إجراء ربط ومقارنة بين التقارير المالية لنفس الشركة مع الشركات الأخرى المشابه لعدد من السنوات من جهة أخرى، لأن إجراء المقارنات بين المعلومات الرقمية أكثر سهولة من المعلومات الورقية المنشورة. فضلا عن ذلك فإنه يتيح للمستخدمين تحميل هذه البيانات على حواسيبهم الشخصية مرة واحدة واستخدامها لأكثر من مرة.
4. وكذلك فيما يتعلق بقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية يمكن القول أن توفر الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية وإمكانية تحديثها بصورة مستمرة، يمكن أن يزيد من قدرة المستفيدين على فهم مغزى هذه المعلومات ومن ثم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة بدرجة من الرشد والعقلانية.
5. وعلى الرغم من الخصائص السابقة، فإن هناك قيد (شرط) رئيسي يحد من إمكانية قيام الشركات في إنتاج المعلومات المحاسبية إلا وهو الجدوى الاقتصادية التي تعنى مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها أي مقارنة الكلفة بالمنفعة (عائد < التكلفة). ويتحقق هذا القيد بدرجة أكبر في ظل الإفصاح الإلكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي نتيجة التوسع الكبير في كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المنشورة على المواقع الإلكترونية للشركات والموجهة لعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين في الوقت ذاته وفي جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يساهم في خلق الاستثمارات الجديدة للشركات وكذلك جذب المستثمرين الجدد، والتي يؤدي بدورها تعظيم أرباح الشركة.
- أما فيما يتعلق بمساهمة الإفصاح الإلكتروني في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية يمكن توضيحها على النحو الآتي:
1. يعد الإفصاح الإلكتروني وسيلة عادلة لتوفير المعلومات للمستثمرين كافة في الوقت نفسه وبسرعة كبيرة جدا وبأقل كلفة وجهد ممكن، مع توسيع قاعدة المستثمرين الذين يمكنهم الوصول إلى تلك المعلومات وزيادة المشاركين في السوق، وتقليل الحواجز التي تعترض الدخول إلى

- الأسواق لتوفير الخدمات المالية، مما يعني أنخفاض تكاليف المعاملات، كما يسعى المستثمرين إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من وراء أستغلال ثرواتهم من خلال تقادي الشائعات التي تؤثر على القرار الرشيد وبالتالي تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
2. يعد الإفصاح الإلكتروني أداة جيدة للاتصال المباشر بعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين في الوقت ذاته في جميع أنحاء العالم دون الأخذ بنظر الأعتبار الحدود والعلاقات الدولية، وبذلك فهو يساهم بدرجة كبيرة على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
3. يعد الإفصاح الإلكتروني وسيلة ممتازة لفتح باب الحوار مع المستخدمين كافة وتبادل المعلومات بينهم وبين الشركات، الأمر الذي يوفر لهم المعلومات اللازمة لتلبية أحتياجاتهم المختلفة، وبذلك فهو يساهم بدرجة كبيرة على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
4. يساعد الإفصاح الإلكتروني المستخدمين على تحميل المعلومات الخاصة بالتقارير المالية لعدد من السنوات وعدد من الشركات في حساباتهم الشخصية لأجراء المقارنة و التحليلات الخاصة بهم. الامر الذي يساعد المستخدمين على الإلمام الكافي بالتغيرات السريعة والمستمرة في دنيا الأعمال، وبذلك فهو يساعد أساسا على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
5. يعد الإفصاح الإلكتروني أسلوب ممتاز لتوفير أحدث المعلومات المحاسبية المنشورة أول بأول حول نتائج أعمال الشركات بأستمرار وبصورة فورية جدا لجميع الأطراف المستفيدة، وبذلك فهو يساعد أساسا في الحد من عدم تماثل المعلومات.
6. يعد الإفصاح الإلكتروني أداة جيدة في بقاء المعلومات المنشورة لفترات طويلة على المواقع الإلكترونية للشركات أو سوق الأوراق المالية لغرض تحقيق الاستفادة القصوى من المعلومات من قبل المستخدمين وبذلك فهو يساعد في تخفيض أثر الشائعات المتداولة في سوق الأوراق المالية وبالتالي تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
7. يساعد الإفصاح الإلكتروني على تحسين جودة أساليب عرض القوائم المالية للشركات وتغيير شكلها من خلال إمكانية أستخدام الرسوم والنماذج المختلفة لعرض المعلومات المالية المنشورة والايضاحات المكملة لها. وبذلك فهو يساعد على ترشيد عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين ومن ثم تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
- ويتضح مما سبق أستعراضه في الجانب النظري، أن الإفصاح الإلكتروني يساهم بدرجة كبيرة جدا في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية في ظل المزايا التي يتمتع بها والتي ينعكس أثرها في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية. حيث قدم الإفصاح الإلكتروني وسائل جيدة لتوفير المعلومات الملائمة و الموثوقة

عن نتائج أعمال الشركات للمستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة عن طريق القوائم المالية المنشورة والايضاحات المرفقة بها بصورة خالية من الغموض والتضليل وبنفس الشكل والمحتوى من جهة وفي الوقت المناسب وبدون تحيز من جهة أخرى، فضلا عن كونه وسيلة عادلة لتوفير المعلومات للمستثمرين كافة وبكلفة أقل، مع توسيع قاعدة المستثمرين الذين يمكنهم الوصول إلى تلك المعلومات وزيادة المشاركين في السوق، وتقليل الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق لتوفير الخدمات المالية، مما يعني معه انخفاض تكاليف المعاملات، كما يسعى المستثمرين إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من وراء أستغلال ثروتهم من خلال تفادي الشائعات التي قد تؤثر سلبا في القرارات التي يتخذونها.

### المبحث الثالث: الجانب العملي (مناقشة وتحليل نتائج البحث وإثبات الفرضية):

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية التي أفرزتها الأستبانة. من أجل تحديد توجهات عينة البحث والوقوف على آراءها بخصوص المحاور التي تضمنتها الأستبانة بهدف الحصول على رؤيه حول أهمية الافصاح الالكتروني وتطبيقه في سوق العراق للأوراق المالية ودوره في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية والحاجة المستخدمين والمتعاملين في السوق عنها. وإستخدمت لهذا الغرض جداول التوزيع التكرارية والنسب المئوية والأهمية النسبية . وكذلك معامل الارتباط لإثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه. وعليه فقد تناول المبحث الجوانب الآتية:

#### أولاً: مجتمع وعينة البحث:

يوضح الجدول (1) مجتمع وعينة البحث، وعدد الاجابات الصالحة للتحليل من بين كل عينة، والتي تتكون من المستثمرين الذين يتعاملون بالأوراق المالية ضمن إطار سوق العراق للأوراق المالية بعدهم الفئة الأكثرأستخداما للتقارير والقوائم المالية وكذلك المحللين الماليين الذين يقومون بتفسير وتحليل حركة الأسهم والسندات في البورصة على أنهم أكثر الناس إماما بالبيانات والمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة.

#### الجدول (1)مجتمع وعينة البحث

النسبة	عدد الأستمارات الصالحة للتحليل	مجتمع البحث	أطراف البحث
80%	20	25	المستثمرون
100%	20	20	المحللون الماليون والسماصرة
88.88%	40	45	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث .

## ثانيا : أسلوب البحث:

أعتمد الباحث في الجانب العملي للبحث على أسلوب قائمة الأستبيان (ملحق 1)، حيث قام بأعداد هذه القائمة على شكل أسئلة يمكن من خلالها مناقشة وتحليل الردود التي حصل عليها في تحقيق أهداف البحث وأختبار فرضيته وأثباتها. وذلك بعد تفريغها وتحليلها من خلال برنامج (SPSS) مع استخدام أساليب إحصائية مناسبة أخرى.

وفي إطار المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبانة ، فقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي في قياس الإجابات على فقرات الاستبانة وتتحصر الإجابات المستخدمة بالآتي : (5) تعني أتفق تماما ، و(4) أتفق ، و(3) محايد ، و(2) لأتفق ، و(1) لأتفق تماما ، فكلما كان الوسط الحسابي أكبر أو يساوي الوسط الفرضي البالغ (3) ، كان ذلك دليلا على أن اتجاه إجابات عينة البحث يتوافق مع حركة المقياس ، وكلما كان أقل من (3) دل على عدم توافق الإجابات مع حركة المقياس ، ويمكن توضيح ذلك بالجدول الآتي :

### الجدول (2)

#### مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	أتفق تماما	أتفق	محايد	لأتفق	لأتفق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحث .

- الوزن النسبي = (تكرار أتفق تماما × 5) + (تكرار أتفق × 4) + (تكرار محايد × 3) + (تكرار لا أتفق × 2) + (تكرار لا أتفق تماما × 1)..... (1)
- الدرجة العظمى للعبارة = (عدد المجيبين × 5)..... (2)
- الأهمية النسبية = وزن العبارة ÷ الدرجة العظمى للعبارة..... (3)
- علما بأن تم ترتيب العبارات حسب أعلى درجة من الأهمية النسبية.

### ثالثا: عرض خصائص وإستجابات أفراد عينة البحث وتحليله:

تضمنت الفقرة أدناه إثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه من خلال عرض وتحليل آراء واستجابات أفراد عينة البحث حول متغيرات البحث، وقسمت استمارة الاستبانة على جزئين وهي:

الجزء الأول: عرض وتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث:

تضمنت الاستبانة مجموعة من المعلومات العامة الخاصة بالمستجيب وتتكون من ثلاث فقرات والجدول (3) يوضح ذلك.

### الجدول (3)

وصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث

عينة البحث		المحلين الماليين		المستثمرين		المؤهل العلمي
النسبة	مجموع التكرارات	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%12.5	5	-	-	%25	5	دبلوم
%55	22	%50	10	%60	12	بكالوريوس
%20	8	%30	6	%10	2	دبلوم عالي
%12.5	5	%20	4	%5	1	ماجستير فما فوق
%100	40	%100	20	%100	20	المجموع
النسبة	مجموع التكرارات	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	التخصص العلمي
%50	20	%60	12	%40	8	محاسبة
%30	12	%40	8	%20	4	علوم مالية ومصرفية
%7.5	3	-	-	%15	3	إدارة أعمال
%5	2	-	-	%10	2	اقتصاد
%7.5	3	-	-	%15	3	أخرى
%100	40	%100	20	%100	20	المجموع
النسبة	مجموع التكرارات	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
%12.5	5	%20	4	%5	1	أقل من 5
%30	12	%30	6	%30	6	من 5 - 10
%57.5	23	%50	10	%65	13	أكثر من 10
%100	40	%100	20	%100	20	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث .

يلاحظ مما تقدم أن أغلبية أفراد عينة البحث هم من حملة شهادة البكالوريوس حيث بلغ عددهم 22 ويشكلون نسبة ( 55% )، وإن أكثر التخصصات تكرارا من المختصين في مجال المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية حيث بلغ عددهم 20 و12 ويشكلون نسبة ( 50% ) و ( 30% ) على التوالي، كما أن أغلبية أفراد عينة البحث لديهم خبرة عملية تتجاوز 10 سنوات حيث بلغ عددهم 23 ويشكلون نسبة 57.5%. وهذا ما يدل على أن أفراد عينة البحث يمتلكون مستويات علمية وعملية يمكن الوثوق بإجاباتهم لأغراض التحليل وكذلك سيدعم نتائجه على اعتبار أنهم أكثر إماما بمتغيرات البحث.

#### الجزء الثاني: عرض وتحليل اجابات أفراد عينة البحث بأستخدام الاهمية النسبية:

يتناول هذا الجزء تفسير نتائج البحث وتحليله وإثبات الفرضية ويتكون من ثلاثة محاور تتعلق بمفهوم الإفصاح الالكتروني وأهميته وكذلك اختبار مساهمة تطبيق الإفصاح الإلكتروني في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تحد في الوقت ذاته من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول الآتية:

#### الجدول (4)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب لأجابات أفراد عينة البحث (المستثمرين) حول الفقرات الخاصة بمفهوم وطبيعة الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية

الترتيب	الأهمية النسبية	مستوى ليكارت										الفقرات
		لأتفق تماما		لأتفق		أتفق إلى حد ما		أتفق		أتفق تماما		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
8	84	0	0	5	1	10	2	45	9	40	8	X1
9	77	0	0	15	3	15	3	40	8	30	6	X2
1	93	0	0	0	0	0	0	35	7	65	13	X3
3	90	0	0	5	1	0	0	35	7	60	12	X4
7	86	0	0	5	1	10	2	35	7	50	10	X5
4	89	0	0	5	1	5	1	35	6	55	12	X6
6	85	0	0	5	1	10	2	40	8	45	9	X7

2	92	0	0	0	0	0	0	40	8	60	12	X8
10	74	0	0	15	3	25	5	35	7	25	5	X9
5	88	0	0	5	1	5	1	35	7	55	11	X10
-	85.8	0	0	6	12	8	16	37	74	49	98	الكلي

المصدر: من إعداد الباحث

### الجدول (5)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب لأجابات أفراد عينة البحث (المحللين الماليين) حول الفقرات الخاصة بمفهوم وطبيعة الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية

الترتيب	الأهمية النسبية	مستوى ليكارت										الفقرات
		لأنتفق تماماً		لأنتفق		أنتفق إلى حد ما		أنتفق		أنتفق تماماً		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
6	88	0	0	5	1	5	1	35	7	55	11	X1
8	84	0	0	5	1	10	2	45	9	40	8	X2
1	94	0	0	0	0	0	0	30	6	70	14	X3
3	92	0	0	0	0	0	0	40	8	60	12	X4
9	82	0	0	5	1	15	3	45	9	35	7	X5
4	90	0	0	5	1	0	0	35	7	60	12	X6
7	87	0	0	5	1	0	0	50	10	45	9	X7
2	93	0	0	0	0	0	0	35	7	65	13	X8
10	81	0	0	15	3	5	1	40	8	40	8	X9
5	89	0	0	0	0	5	1	45	9	50	10	X10
-	88	0	0	4	8	4	8	40	80	52	104	الكلي

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدولين (4 و 5) نتائج إجابات أفراد عينة البحث (المستثمرين والمحللين الماليين) عن الفقرات الخاصة بالمحور الأول ( مفهوم وطبيعة الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية)، حيث احتلت الفقرة "3" أعلى مستوى من حيث الترتيب ، إذ بلغت الأهمية النسبية "93% و94%" للمستثمرين والمحللين الماليين على التوالي وهي أكبر من 60% ، مما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على محتوى هذه الفقرة ، إذ أن الإفصاح الإلكتروني له أثر كبير في توسيع كمية ونوعية المعلومات المنشورة من خلال نشر المعلومات المالية وغير المالية. وتأتي بعدها الفقرة "8" التي احتلت المرتبة الثانية من حيث الترتيب، إذ بلغت الأهمية النسبية "92% و93%" على التوالي وهي أكبر من 60%، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على محتوى هذه الفقرة ، إذ أن الإفصاح الإلكتروني يسهم في تقليل الحواجز والقيود التي تعترض دخول المستثمرين إلى الأسواق المالية. ومن ثم الفقرة "4" التي احتلت المرتبة الثالثة من حيث الترتيب، إذ بلغت الأهمية النسبية "90% و92%" على التوالي وهي أكبر من 60%، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على محتوى هذه الفقرة ، إذ أن الإفصاح الإلكتروني له دور مؤثر وكبير في توسيع قاعدة المستثمرين سواء كانت مستثمر محلي أو أجنبي إضافة إلى زيادة عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية. وكان ترتيب الفقرة "9" في المرتبة العاشرة وهو أدنى مستوى من حيث الترتيب، إذ بلغت الأهمية النسبية "74% و81%" على التوالي وهي أكبر من 60% ، أما بقية الفقرات فكانت الأهمية النسبية لها تتراوح ما بين "77% و89%" و "82% و90%" على التوالي وهي أكبر من 60% ، مما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على محتوى هذه الفقرات.

وبشكل عام فقد بلغت الأهمية النسبية العامة لنتائج إجابات أفراد عينة البحث (المستثمرين والمحللين الماليين) عن مجمل الفقرات الخاصة بهذا المحور "85.8% و88%" على التوالي وهي أكبر من 60%، وهذا يؤكد على أن أفراد العينة تدرك أهمية ومزايا الإفصاح الإلكتروني وضرورة تطبيقه من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

### الجدول (6)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب لأجابات أفراد عينة البحث (المستثمرين) حول الفقرات الخاصة بمدى مساهمة الإفصاح الإلكتروني في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي

الترتيب	الأهمية النسبية	مستوى ليكارت										الفقرات
		لأنفق تماما		لأنفق		أتفق إلى حد ما		أتفق		أتفق تماما		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
9	80	0	0	15	3	10	2	35	7	40	8	Y1
5	85	0	0	10	2	5	1	35	7	50	10	Y2
1	94	0	0	0	0	0	0	30	6	70	14	Y3
4	89	0	0	0	0	5	1	45	9	50	10	Y4
8	81	0	0	10	2	15	3	35	7	40	8	Y5
3	90	0	0	5	1	0	0	35	7	60	12	Y6
1	94	0	0	0	0	0	0	30	6	70	14	Y7
7	82	0	0	5	1	15	3	45	9	35	7	Y8
6	83	0	0	15	3	0	0	40	8	45	9	Y9
2	93	0	0	0	0	0	0	35	7	65	13	Y10
-	87.1	0	0	6	12	5	10	36.5	73	52.5	105	الكلي

المصدر: من إعداد الباحث

### الجدول (7)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب لأجابات أفراد عينة البحث (المحللين الماليين) حول الفقرات الخاصة بمدى مساهمة الافصاح الالكتروني في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي

الترتيب	الأهمية النسبية	مستوى ليكارت										الفقرات
		لأنفق تماما		لأنفق		أتفق إلى حد ما		أتفق		أتفق تماما		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
9	80	0	0	15	3	10	2	35	7	40	8	Y1
5	90	0	0	5	1	0	0	35	7	60	12	Y2

1	95	0	0	0	0	0	0	25	5	75	15	Y3
4	91	0	0	5	1	0	0	30	6	65	13	Y4
6	89	0	0	5	1	5	1	30	6	60	12	Y5
3	92	0	0	0	0	0	0	40	8	60	12	Y6
1	95	0	0	0	0	5	1	15	3	80	16	Y7
7	88	0	0	5	1	5	1	35	7	55	11	Y8
8	85	0	0	10	2	5	1	35	7	50	10	Y9
2	93	0	0	0	0	5	1	25	5	70	14	Y10
-	89.8	0	0	4.5	9	3.5	7	30.5	61	61.5	123	الكلي

المصدر: من إعداد الباحث

يتضمن الجدولين (6 و7) نتائج إجابات أفراد عينة البحث (المستثمرين والمحليين الماليين) عن الفقرات الخاصة بالمحور الثاني (مدى مساهمة الإفصاح الإلكتروني في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي)، إذ تشير نتائج التحليل إلى أن خاصيتي التوقيت المناسب والحيادية هي من أكثر الخواص التي يتم تحسينها في ظل الإفصاح الإلكتروني حيث أحتلت أعلى مستوى من حيث الترتيب، وبلغت الأهمية النسبية "94% و 95%" للمستثمرين والمحليين الماليين على التوالي وهي أكبر من 60%، مما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة عالية جداً على محتوى هذه الفقرة. وتأتي بعدها خاصية قابلية المعلومات للمقارنة وهي الفقرة "10" التي أحتلت المرتبة الثانية من حيث الترتيب، إذ بلغت الأهمية النسبية "93%" لكل من المستثمرين والمحليين الماليين وهي أكبر من 60%، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة عالية جداً على محتوى هذه الفقرة، إذ يساعد الإفصاح الإلكتروني على إجراء المقارنات بين محتويات القوائم المالية المنشورة ولعدد من السنوات بسهولة مقارنة بالإفصاح التقليدي. ومن ثم خاصية الوثوقية هي الفقرة "6" أحتلت المرتبة الثالثة من حيث الترتيب، إذ بلغت الأهمية النسبية "90% و 92%" على التوالي وهي أكبر من 60%، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على محتوى هذه الفقرة، إذ أن تطبيق الإفصاح الإلكتروني له دور مؤثر وكبير في إضفاء صفة المصدقية بالمعلومات المحاسبية المنشورة. وأخيراً حصلت الفقرة "1" على أدنى مستوى من حيث الترتيب، إذ بلغت الأهمية النسبية "80%" لكل من المستثمرين والمحليين

الماليين وهي أكبر من 60% ، أما بقية الفقرات فكان الأهمية النسبية لها تتراوح ما بين 81% و 89% و 85% و 91% على التوالي وهي أكبر من 60% ، مما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على محتوى هذه الفقرات.

وبشكل عام فقد بلغت الأهمية النسبية العامة لنتائج إجابات أفراد عينة البحث (المستثمرين والمحللين الماليين) عن مجمل الفقرات الخاصة بهذا المحور " 87.1% و 89.8% " على التوالي وهي أكبر من 60%، وهذا مايشير إلى مساهمة الإفصاح الإلكتروني في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية.

### الجدول (8)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب لأجابات أفراد عينة البحث

( المستثمرين ) حول الفقرات الخاصة بدور الإفصاح الإلكتروني

في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية

الترتيب	الأهمية النسبية	مستوى ليكارت										الفقرات
		لأاتفق تماماً		لأاتفق		أاتفق إلى حد ما		أاتفق		أاتفق تماماً		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
1	94	0	0	0	0	0	0	30	6	70	14	Z1
2	93	0	0	0	0	0	0	35	7	65	13	Z2
9	80	0	0	15	3	10	2	35	7	40	8	Z3
8	81	0	0	10	2	15	3	35	7	40	8	Z4
6	87	0	0	5	1	10	2	30	6	55	11	Z5
4	91	0	0	5	1	5	1	30	6	60	12	Z6
7	83	0	0	15	3	0	0	40	8	45	9	Z7
3	92	0	0	0	0	5	1	30	6	65	13	Z8
2	93	0	0	0	0	0	0	35	7	65	13	Z9
5	89	0	0	5	1	5	1	30	6	60	12	Z10
-	88.3	0	0	5.5	11	5	10	33	66	56.5	113	الكلي

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول (9)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب لأجابات أفراد عينة البحث (المحللين الماليين) حول الفقرات الخاصة بدور الإفصاح الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية

الترتيب	الأهمية النسبية	مستوى ليكارت										الفقرات
		لأنتفق تماما		لأنتفق		أنتفق إلى حد ما		أنتفق		أنتفق تماما		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
1	96	0	0	0	0	0	0	20	4	80	16	Z1
2	95	0	0	0	0	5	1	15	3	80	16	Z2
9	80	0	0	15	3	10	2	35	7	40	8	Z3
8	83	0	0	15	3	5	1	30	6	50	10	Z4
6	87	0	0	5	1	0	0	50	10	45	9	Z5
4	92	0	0	0	0	0	0	40	8	60	12	Z6
7	86	0	0	10	2	5	1	30	6	55	11	Z7
3	94	0	0	0	0	0	0	30	6	70	14	Z8
2	95	0	0	0	0	5	1	15	3	80	16	Z9
5	88	0	0	5	1	5	1	35	7	55	11	Z10
-	89.6	0	0	5	10	3.5	7	30	60	61.5	123	الكلي

المصدر: من إعداد الباحث

يتضمن الجدولين (8 و 9) نتائج إجابات أفراد عينة البحث (المستثمرين والمحللين الماليين) عن الفقرات الخاصة بالمحور الثالث ( دور الإفصاح الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الاوراق المالية)، حيث أحتلت الفقرة "1" أعلى مستوى من حيث الترتيب ، إذ بلغت الأهمية النسبية "94% و 96%" لكل من المستثمرين والمحللين الماليين على التوالي وهي أكبر من 60% ، مما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على

محتوى هذه الفقرة ، إذ يعد الأفضاح الإلكتروني وسيلة عادلة لتوفير المعلومات للمستثمرين كافة في الوقت نفسه وبسرعة كبيرة جدا وبأقل كلفة وجهد ممكن. وتأتي بعدها الفقرتان "2 و 9" اللتان أحتلتا المرتبة الثانية من حيث الترتيب، إذ بلغت الأهمية النسبية "93% و 95%" على التوالي وهي أكبر من 60%، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على محتوى هذه الفقرة ، إذ أنه في ظل الافصاح الالكتروني تمتع جميع فئات المستثمرين بالمساواة التامة في الحصول على المعلومات. ومن ثم الفقرة "8" التي أحتلت المرتبة الثالثة من حيث الترتيب، إذ بلغت الأهمية النسبية "92% و 94%" على التوالي وهي أكبر من 60%، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على محتوى هذه الفقرة ، إذ أن الأفضاح الإلكتروني له دور مؤثر لتدفق المعلومات المحاسبية حول نتائج أعمال الشركات وتحديثها بصورة فورية لدى كافة الأطراف المستفيدة. وأخيراً حصلت الفقرة "3" أدنى مستوى من حيث الترتيب، إذ بلغت الأهمية النسبية "80%" لكل من المستثمرين والمحللين الماليين وهي أكبر من 60% ، أما بقية الفقرات فكان الأهمية النسبية لها تتراوح ما بين "81 و 91" و "83 و 92" وهي أكبر من 60% ، مما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على محتوى هذه الفقرة.

وبشكل عام فقد بلغت الأهمية النسبية العامة لنتائج إجابات أفراد عينة البحث (المستثمرين والمحللين الماليين) عن مجمل الفقرات الخاصة بهذا المحور "88.3% و 89.6%" على التوالي وهي أكبر من 60%، وهذا يؤكد على أن أفراد العينة تدرك أهمية ومزايا الأفضاح الإلكتروني وضرورة تطبيقه من قبل الشركات في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية.

ويمكن توضيح ملخص نتائج إجابات أفراد عينة البحث لمجمل الفقرات الخاصة بالمحاور الثلاثة من خلال الجدولي الآتي :

### الجدول (10)

تحليل ملخص نتائج أجابات أفراد عينة البحث ( المستثمرين والمحليين الماليين )  
حول المحاور الرئيسة للبحث

معدل الأهمية النسبية	المحليين الماليين	المستثمرين	عنوان المحور	المحور
	الأهمية النسبية	الأهمية النسبية		
86.9	88	85.8	مفهوم وطبيعة الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية.	المحور الأول
88.45	89.8	87.1	مدى مساهمة الإفصاح الإلكتروني في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي.	المحور الثاني
88.95	89.6	88.3	دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية.	المحور الثالث

المصدر: من إعداد الباحث

في ضوء نتائج الجدول (10) وبالاعتماد على استجابات أفراد عينة البحث فيما يخص المحاور الثلاثة لمجمل فقرات الاستبانة ، يلاحظ أن أغلبية أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة إيجابية عالية جداً على محتوى كل الفقرات الخاصة بهذه المحاور، إذ بلغ معدل الأهمية النسبية بنسبة للمحاور الرئيسة للبحث " 86.9% و 88.45% و 88.95% " على التوالي وهي أكبر من 60%، وكل ذلك يتفق مع الجانب النظري الذي تم أستعراضه سابقاً أي بمعنى أن اتفاق الجانب النظري مع الجانب العملي على أن الإفصاح الإلكتروني يساهم بدرجة كبيرة جداً في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية نتيجة المزايا التي يتمتع بها الإفصاح والتي ينعكس أثرها في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية من جهة، وزادت من كفاءة سوق الأوراق المالية وقدرة متخذي القرارات من جهة أخرى، وهذه النتائج تصب في النهاية على وجود مشكلة البحث وتحقيق أهدافه وإثبات الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم.

رابعاً: تحليل العلاقة بين المحاور الرئيسية للبحث بأستخدام معامل الارتباط وأثبتت الفرضية:  
تم أستخدام معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين المحاور الرئيسية للأستبانة وأثبتت فرضية  
البحث والتي تتمثل بـ (توجد علاقة معنوية بين الإفصاح الألكتروني في القوائم المالية وبين تحسين  
الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات).  
1. تحليل العلاقة بين مفهوم وطبيعة الإفصاح الألكتروني و تحسين الخصائص النوعية  
للمعلومات المحاسبية:

يلاحظ من الجدول (11) وبالاعتماد على نتائج التحليل بأستخدام معامل الارتباط وجود  
علاقة معنوية موجبة بين مفهوم وطبيعة الإفصاح الألكتروني و تحسين الخصائص النوعية  
للمعلومات المحاسبية فيما يخص المحورين الأول والثاني، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط " 0.91 "  
وهي أكبر من 0.5 والقيمة الأتتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود  
علاقة إيجابية عالية جدا بين الإفصاح الألكتروني و تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب  
توافرها في المعلومات المحاسبية في ظل المزايا التي يتمتع بها. كما هو موضح أدناه :

#### الجدول (11)

تحليل العلاقة بين مفهوم وطبيعة الإفصاح الألكتروني  
و تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

محاور الاستبانة	عنوان المحور	معامل الارتباط r	sig
المحور الأول	مفهوم وطبيعة الإفصاح الألكتروني في القوائم المالية.	0.91	0.000
المحور الثاني	مدى مساهمة الإفصاح الألكتروني في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي.		

المصدر: من إعداد الباحث

## 2. تحليل العلاقة بين تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات:

يلاحظ من الجدول (12) وبالاغتماد على نتائج التحليل بأستخدام معامل الارتباط وجود علاقة معنوية موجبة بين تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات فيما يخص المحورين الثاني والثالث، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط " 0.93 " وهي أكبر من 0.5 والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة ايجابية عالية جدا بين تحسين الخصائص النوعية و الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات. كما هو موضح أدناه :

### الجدول (12)

تحليل العلاقة بين تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات

محاور الاستبانة	عنوان المحور	معامل الارتباط r	sig
المحور الثاني	مدى مساهمة الإفصاح الالكتروني في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي.	0.93	0.000
المحور الثالث	دور الإفصاح الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية.		

المصدر: من إعداد الباحث

## 3. تحليل العلاقة بين تأثير الإفصاح الألكتروني في القوائم المالية وبين تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات

يلاحظ من الجدول (13) وبالاغتماد على نتائج التحليل بأستخدام معامل الارتباط وجود علاقة قوية موجبة بين مفهوم وطبيعة الإفصاح الالكتروني وتحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي ينعكس أثرهما في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات فيما يخص المحورين الاول والثاني والمحور الثالث، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط " 0.91 " وهي أكبر من 0.5 والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 وهذا مايدعم رأي الباحث في أن

الإفصاح الإلكتروني يساهم بدرجة كبيرة جدا في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية والتي ينعكس أثرها في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وهذه النتائج جميعها تصب في النهاية على وجود مشكلة البحث وتحقيق أهدافه وإثبات الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم. كما هو موضح أدناه :

### الجدول (13)

تحليل العلاقة بين تأثير الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية وبين تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات

محاور الاستبانة	عنوان المحور	معامل الارتباط r	sig
المحور الأول والثاني	مساهمة الإفصاح الإلكتروني في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي.	0.91	0.000
المحور الثالث	دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية.		

المصدر: من إعداد الباحث

### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

#### أولاً: الاستنتاجات:

- لا يختلف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني عن الإفصاح التقليدي من حيث الهدف حيث أنه أسلوب جديد لتوصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الشركات لتلبية حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية وذلك من خلال إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة كالكومبيوتر و شبكة الأنترنت.
- أثبتت الدراسة النظرية أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تخلق عدد من المشاكل والسلبيات، أهمها فقدان ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية وإنخفاض كفاءة سوق الأوراق المالية بسبب وجود ميزة معلوماتية لدى بعض المستخدمين دون الآخرين.
- أكدت نتائج الدراسة النظرية والميدانية أن نشر القوائم والتقارير المالية عبر الأنترنت في إطار ما يعرف بالإفصاح الإلكتروني يحقق كثير من المزايا والفوائد التي لا يمكن تحقيقها في ظل الإفصاح التقليدي بسهولة.

4. أن خاصيتي الحيادية والتوقيت المناسب هي من أكثر الخواص التي يمكن تحسينها في ظل الأفصاح الالكتروني، تأتي بعدها خاصية قابلية المعلومات للمقارنة، وهذا ما أكدته نتائج الاستبانة في محورها الثاني والذي يتسق أيضا مع ماورد في الدراسة النظرية للبحث.
5. أكدت نتائج الدراسة النظرية مع أستجابات أفراد عينة البحث في المحور الثالث، أن الافصاح الالكتروني له دور كبير في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث عد هذا الاسلوب وسيلة عادلة لتوفير المعلومات للمستثمرين كافة في الوقت نفسه وبدون تحيز وبنفس الشكل والمحتوى من جهة وبسرعة كبيرة جدا وبأقل كلفة وجهد ممكن من جهة أخرى وبذلك تتمتع جميع فئات المستخدمين بالمساواة التامة في الحصول على هذه المعلومات.
6. أتضح من خلال المعاينة الميدانية في سوق العراق للأوراق المالية أن الافصاح الالكتروني في السوق لازال في خطواته الأولى، إذ لاتوجد قواعد وتعليمات محاسبية لتنظيم وتقنين الممارسات العملية للأفصاح على المواقع الالكترونية، هذا إلى جانب أن السوق يفتقر إلى العديد من المتطلبات المادية والفنية التي من شأنها أن ترتقي بالسوق وتجعله في مصاف الأسواق المالية للدول المتقدمة.

#### ثانيا: التوصيات:

1. ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية بأصدار قاعدة خاصة بشأن الافصاح الالكتروني أو إضافة بعض المتطلبات الخاصة بالافصاح الالكتروني للقاعدة رقم (6) من القواعد المحاسبية إستنادا إلى التوصيات الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، لأجل سد الفراغ الموجود في البيئة العراقية بخصوص هذا الموضوع.
2. يعد الافصاح الالكتروني من المواضيع العصرية وذات الأهمية وتم تطبيقه في أغلب أسواق الدول المتقدمة وبعض الدول العربية إجباريا إلا أنه لايزال حديث العهد على البيئة العراقية، لذلك على إدارة سوق العراق للأوراق المالية أصدار قوانين وتعليمات جديدة من شأنها أن تلزم الشركات على العمل به في أقرب وقت ممكن، لأن ذلك يساهم في توسيع قاعدة المستثمرين سواء أكان مستثمرا محليا أو مستثمرا جريبا إضافة إلى تفعيل حركة التداول في السوق وتطويرها وهذا يساهم بدوره في تنمية البنية التحتية للاقتصاد العراقي.
3. ضرورة إلزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بفتح المواقع الالكترونية بوصفها واحدة من متطلبات الافصاح الالكتروني لنشر القوائم والنقاير المالية والأيضاحات المتممة لها مع تقرير مراقب الحسابات في هذه المواقع على أن تكون تحت سيطرة وأشراف إدارة السوق لضمان الشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة وإضفاء خاصيتي

الملاءمة والموثوقية في هذه المعلومات والتي تسهم في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

4. يوصي الباحث بضرورة توجيه الجامعات والمعاهد نحو الأهتمام بالتقنيات الحديثة والعصرية في مجال المحاسبة في إطار مايعرف بالتطورات التكنولوجية المعلوماتية حيث أنها تمثل مستقبل المحاسبة من خلال تحديث مناهج الدراسة الجامعية ومفرداتها وأحتواء المواد الدراسية على الموضوعات الضرورية بشأن هذه التطورات لمواكبتها أولاً بأول من جهة، ورفع مستوى خريجها من الكوادر البشرية من جهة أخرى.

5. ويقترح الباحث أن تتولى إدارة السوق القيام بأنشاء وحدة للبحوث والدراسات تلزم من خلالها الشركات الكبيرة وذات الأنشطة المختلفة أن تقدم بياناتها التفصيلية ليتم في ضوءها أعداد البحوث عن الشركة بالأستعانة بجهود المحللين الماليين ونشر هذه البحوث إلكترونياً لكي تساعد المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

#### قائمة المصادر:

1. Anonymous, best software – peachtree premium accounting 2005, " CPA technology advisor ", FTatkinson: Jul./Jul.,2005,Vol.15,Iss. 3, p.2-62.
2. السليم، فيصل زماط، 2006 " مقومات الإفصاح الإلكتروني وأهميته في قرارات الاستثمار " مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 61.
3. توفيق، محمد شريف، 2002 " مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية " مؤتمر التجارة الإلكترونية – الآفاق والتحديات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 25 - 27 يوليو.
4. حسين، ريباز محمد، 2014 " أثر الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار وإنعكاساته على مخاطر المحفظة الاستثمارية " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية.
5. عبد الوهاب، إبراهيم طه، 2005 " تطوير دور وأداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات العالمية " المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم الإدارية والمالية. جامعة فيلادلفيا، 15-16/3، عمان، الأردن.
6. محمود، بكر إبراهيم، و مهدي، نضال عزيز، 2010 " دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية " مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 5، العدد 11.
7. Romney&Steinberg, Accounting Information Systems, 9th Edition, Prentice Hall, 2003, p231.
8. يحي، زياد هاشم، والحبيطي، قاسم محسن، 2003 " نظم المعلومات المحاسبية " وحدة الحداية للطباعة والنشر، كلية الحداية الجامعة الموصل، العراق.

9. هوام جمعة، لعشوري نوال، 2010 " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية " الملتقى الوطني حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة ( واقع،رهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، يومي 7 و8 ديسمبر .
10. زيود وآخرون ، لطيف زيود ، و قيطيم ، حسان ، ومكية ،نغم أحمد ، 2007 " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الإستثمار " مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد29 ، العدد الأول.
11. <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/62727>
- العايب،ياسين،2014 " مخاطر عدم تماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية الاسلامية " مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد25.
- 12.
13. Gong-yiWang ganice c. Probst, Carleen H. Stoskopf, jimmy M. sanders and james F. Mctigue, 2011, Information Asymmetry and Performance Tilting in Hosphitals: A national Empirical Study, Helth Econ.20.
14. السيد، صفا محمود، 2005 " التوسع في الافصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية" مجلة بحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد التاسع عشر، العدد الأول.
15. محمود،صدام محمد،وحسين، علي إبراهيم، 2011 " المحاسبة ومواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي " سلسلة الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، الاصدار الاول،بغداد - العراق.
16. عصيمي،أحمد زكريا، 2011 " نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر " الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، رياض - المملكة العربية السعودية.
17. السقا،زياد هاشم يحيى، 2006 " استخدام تقنيات المعلومات في نظم المعلومات المحاسبية - دراسة لعينة مختارة من الشركات العراقية " أطروحة دكتوراه غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، موصل.
18. لطفى، أمين السيد أحمد، 2005 " نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي " الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر.
19. عبد الملك، أحمد رجب، 2005 " دور الافصاح المالي وغير المالي عبر الانترنت في تحسين قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية - دراسة نظريو وتطبيقية " المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة، مجلة ربع السنوي، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر .
20. الطائي، محمد عبد حسين، 2000 " نظام المعلومات الادارية" دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
21. كيسو. دونالد،وويجانت،جيري، 1999 " المحاسبة المتوسطة" دار المريخ للنشر، الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية، رياض - المملكة العربية السعودية.
22. Bazley,John,D&Nikolia,Loren,A&Johes,Jefferson,P, "Intermediate Accounting", Thomson,Tenth Edition,2007.